

العدالة والتعدي

لعلي محمد ابو دافية

صاحب بريس

يميل الانسان بفطرته الى الظلم اكثر من ميله الى العدل ، تدفعه اليه اثرته و طبيعته ، فهو دائما يؤثر نفسه على غيره ، وقلما يقنع بما في حوزته وانما هو دائم التطلع الى ما يملكه الآخرون . ويتبع من ذلك التعدي على الغير وما يملكه والرحام بين الافراد والجماعات على الارض وتاجها ، وقد يقضي ذلك الى الحرب .

لهذا شبه شوبنهور المجتمع البشري بجماعة من الضفاد اقتراب بعضها من بعض التاماً للدف . فكان لا بد ان تخز اشواك التنفذ الواحد جسم جاره ، فاستبقت القوايين لتكون في منزلة اعماد هذه الاشواك وتحم الاحتمالك الذي يولده اجتماع الناس والعلاقات في اكفاء رغباتهم وشهواتهم ، من غير ما رادع ولا وزع . ولو امكن بهذا السبيل وحده أو بأي سبيل معه ضمان العدالة الانسانية ورفع الظلم ومنع التعدي لحقق الفردوس المنشود على الارض .

الا ان العدالة لا تستقر في مواد القانون ولا تجد حمايتها فيه وما القوايين الا وسائل أريد بها المحافظة على العدل . وهي وسائل غير كافية وحدها لانجاز العدالة ومنع كل تعدي . واذا فعلنا ان نبحث حدود العدالة الحق ووسائل صياغتها ، فيما عهد القانون . ي في نفس الانسان . وللاس في العدالة مذاهب شتى في كل شيء .

فيري من أتباع ترانسياحس من يقول : « ان العدالة هي فائدة الأقوى » . ويرى من أتباع « بيقته » من يقول قوله : « حقاً لي صحتك مرزاً من انضمام الذين يخسرون أنفسهم صالحين من غير رزق » . ويرى أتباع مكبا في يقولون : ان « منفعة هي لكافة مع القوة » . واذا أمرغنا حوسوع في قالب عصري فسا ان « قصة قوة خير من قسط حق » .

فهل نطلب القوة أم نطلب الحق ؟ وهل خير لنا ان نكون عادلين ام ان نكون أقوى ؟
يرد أفلامون على اصحاب هذه المذهب بقوله « لها أدب استبطه متغناء ليعدلوا به قوة الأقوياء » وهذا افلامون يرى ان العدالة في الدولة هي أن يبر كل فرد العمل الذي يحسه وان دُخذ منها قدم ما يعطي درحل الماد في الدولة هو الذي يبر في منصبه العدله وانه يعطي

الدولة فبما يأخذ منها؛ والعدالة في الفرد هي التعاون الفعّال المتزن بين العناصر المختلفة التي تتألف منها طبيعة الإنسان. فكل امرئ علم من الرغبات والشهوات والآراء والمواقف، فإذا اتسقت هذه الظواهر النفسية وتعاونت بدأ صاحبها رجلاً حكيماً عادلاً، وإذا اختلف التوازن بينها تعدت أركان الشخصية الإنسانية ونطرق إليها انحدار، فالعدالة هي النظام والجمال في النفس وهي في النفس بمقام الصحة في الجسد هكذا يرد أفلاطون ردّاً ابدئياً على تراسيماخس في عهده وعلى بنقشه ومكيافلي ومن تبعهم في التقديم وفي الحديث بأن العدالة ليست هي القوة المجردة ولكنها القوة النسيئة، ليست حق الأقوى ولكنها تعاون جميع الأجزاء تعاوناً فعّالاً متسقاً على ما فيه خير المجموع

وإذا قارنا بين العدالة والتعدي أنشأنا الأول فطرة سالحة وهي مصلحة المجتمع وأمينها التعدي فطرة ضارة سيئة هي مصلحة الفرد وذاتته الشخصية. ووجدنا إن العادل صالح وحكيم والتعدي شرير أحمق وإن العادل لا يتجاوز نده بل ضده، أما التعدي فتجاوز الأثنين. وفي العدالة حكمة وفضيلة وفي التعدي جهالة ورذيلة. فالعدالة أقوى من التعدي، وحتى الدول الغاصبة أو المستعمرة لاغى لها عن الترام العدالة. والتعدي ينشئ انقساماً ويفصّل بين الإنسان وأخيه يستحيل معه التعاون في العمل، أما العدالة فتوئق أوامر الصداقة وأوافق بينهما، والعاقلون أوفر حكمة وفضلاً وأوفر قوة على العمل متساندين أما الغمغورون فيتعذر السير معهم ولا يتجر أحد منهم من صاحبه إلا إذا كان في نفوسهم بقية من عدل تؤذن بالتسامح. أما الذين تفاسق ضميرهم وفقدوا العدالة والألصاف كل التقدير فيستحيل عليهم التعاون والاتفاق

إذا أضلت الحكمة أدبرت شهوة الطمع والتعدي وباتمهذيب الحق يمكننا سيادة انقسم الشهوي الذي يؤلف الجانب الأكبر من نفس الإنسان؛ وقد تنفع الرياضة والتوسيقى في تفسيق القوى النفسية مع التمهذيب والحكمة والقانون. ولما كانت العدالة فضيلة بل أم الفضائل، والفضيلة الأخلاقية ليست إلا وسطاً بين رذيلتين أحدهما الإفراط والأخرى التفریط؛ لذلك يجد الإنسان شعوراً في أن يكون فضلاً أو عادلاً تماماً لأن إدراك الوسط في كل شيء من أصعب الأمور؛ لذلك كان أول ما يعنى به من يريد احصاء ذلك الوسط القيم هو البدع عن التعدي ويمكننا أن نعمل هنا نسيئة كالبدع:

بعبداً جداً عن هذه الصخور وهذا الدخان... سير سفينتك... لأننا بابتعادنا عن قوارنا عن التعدي نقف في الوسط ومن لا يجهد إلا قليلاً عن الخير لا يستهدف لشئ